المحاضرة الثالثة عشرة:

خصائص الضبط الاقتصادي

يعدّ الضبط الاقتصادي من أبرز أدوات الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وضمان التوازن بين المصالح العامة والخاصة. يتميّز هذا الضبط بجملة من الخصائص، أبرزها الطابع التدخلي للدولة، وارتباطه الوثيق بالمصلحة العامة، فضلًا عن طابعه الديناميكي الذي يجعله متكيّفًا مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. كما يتّسم الضبط الاقتصادي بتعدد آلياته وتنوع مجالاته، مما يعكس دور الدولة كفاعل مركزي في ضبط السوق وتحقيق التنمية المستدامة.

يتسم الضبط الاقتصادي بمجموعة من الخصائص، لعل أبرزها تكمن في خاصيتين:

أولا: خاصية الحياد والموضوعية

بعد التوجه الى نظام اقتصاد السوق الذي نتج عنه تحرير المنافسة، أصبح تدخل الدولة كمحاولة منها يشكل عائقا أمام حرية السوق وتنافسيته، وذلك من خلال الصعوبة في الإجراءات وكذلك باعتبارها خصما وحكما في آن واحد. لذلك أسندت مهمة ضبط السوق والمرافق العمومية والقطاعات التي فتحت المنافسة والخوصصة لسلطات ضابطة مستقلة لما تتميز به من خصوصية تختلف عن الهيئات العمومية التقليدية، والمتمثلة في الحيادية والشفافية والموضوعية وبالأخص الاستقلالية، وتعتبر هذه الخصائص ملائمة لآداء وظيفة الضبط.

ومن هنا يمكن القول بأن هذه المميزات عي التي جعلت سلطات الضبط الاقتصادي تمارس عملها في حرية تامة دون أي شروط أو قيود.

ثانيا: يوفر الضبط الاقتصادي حماية أكثر فعالية

إن الأجهزة الكلاسيكية التي اعتمدتها الدولة للتدخل لم تعد مؤهلة لضمان الحماية من التهديدات التي تواجه الأفراد في العديد من المجالات ، وذلك لسببين هما:

الأول: الدولة أصبحت غير قادرة على مواجهة مشاكل الأفراد المعقدة في المجتمع.

الثاني: التخوف من التعسف الذي يمكن وقوعه من قبل أجهزتها عند التدخل في مواجهة الأفراد أو توجيه الرقابة عليهم في مجالات متعددة.

يساهم الضبط الاقتصادي في تحقيق حماية أكثر فعالية داخل السوق، من خلال وضع قواعد واضحة وتطبيق آليات رقابية تضمن إحترام تلك القواعد من قبل جميع الفاعلين الاقتصاديين، فهو لا يقتصر فقط على التدخل بعد وقوع الأضرار، بل يعتمد بشكل أساسي على الوقاية المسبقة من خلال رصد المخاطر وتنظيم الأسواق قبل ظهور الاختلالات.

حسب الأستاذ زو ايمية رشيد، فكرة انسحاب الدولة من مجال ممارسة النشاط الاقتصادي لها معنى مزدوج، فهي تعني انسحاب الدولة من مجال ممارسة النشاط الاقتصادي من خلال فتح مجموعة من القطاعات على المبادرة الفردية الخاصة، وتعني أيضا الحد من تدخل الدولة في تأثيرات النشاطات الاقتصادية أو التنظيم.

في حين أن المسلم به أن تدخل الدولة يبقى ضروريا حتى مع تغيير طبيعته، و ابتكار أشكال جديدة بديلة من التدخل المباشر لها عن طريق السلطات الضبطية.